

محضر

اجتماع لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

بتاريخ 15 نوفمبر 2018

الدورة النيابية الخامسة

جلسة عدد 3

• تاريخ الاجتماع: 15 نوفمبر 2018 (حصة صباحية)

• جدول الأعمال:

الإستماع إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول الباب السادس و العشرون من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 المتعلق بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

• الحضور:

الحاضرون: (17) - المعتذرون: (01) - المتغيبون: (1)

رفع الجلسة: (14.42)

افتتاح الجلسة: (10.17)

• مداولات اللجنة

اجتمعت لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي بتاريخ 15 نوفمبر 2018 للإستماع لوزير التعليم العالي والبحث العلمي حول مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2019 حيث بين السيد الوزير أن الوزارة بمختلف هياكلها انطلقت في مرحلة حاسمة من الإصلاح وتم ضبط مشروع الميزانية المقترحة بمقتضى الأولويات والتوجهات العامة لإستراتيجيات الحكومة ومشروع الإصلاح الجامعي.

وتتمثل أهم هذه التوجهات في :

- تحسين جودة التكوين وضمان ملائمة للمواصفات العالمية ،
- دعم تشغيلية خريجي التعليم العالي ،
- تطوير منظومة البحث والتجديد كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،
- تحسين الحياة الطلابية والخدمات الجامعية باعتبار أن الطالب هو محور المنظومة الجامعية ،
- حوكمة القطاع ومقاومة الفساد ،
- دعم انفتاح المؤسسات الجامعية على محيطها الوطني والدولي .

كما أفاد السيد الوزير أن النفقات الخاصة ببرنامج التعليم العالي تطورت بنسبة تقدر ب9.25 بالمائة حيث ستوظف الزيادة المقترحة في اعتمادات الدفع لتغطية الأجور والتدرج والترقية إضافة إلى مصاريف التسيير أما نفقات التنمية فستوظف لتغطية نفقات المشاريع المتواصلة وتحسين ظروف التدريس بتوسيع وتهيئة مقرات المؤسسات الجامعية ودعم الأدوات البيداغوجية .

وبين ان الإعتمادات المقترحة بميزانية التنمية حسب البرامج تتوزع كالتالي :

- التعليم العالي 32 بالمائة
- البحث العلمي 47 بالمائة
- الخدمات الجامعية 13 بالمائة
- القيادة والمساندة 8 بالمائة

وأكد أن الوزارة تعمل على مضاعفة عدد الدكاترة و تحسين جودة التكوين و تقييمه المستمر و تأهيل الإجازات بمعايير جديدة من بينها توحيد الإجازة وإلغاء الإجازة التطبيقية والأساسية واعتماد مقارنة المهارات والمهن .

ومن بين أمثلة الإصلاحات البيداغوجية في قطاع التعليم العالي :

- إحداث ميثاق التربص والتكوين بالتداول
- التكوين المستمر الجامعي
- شهادة الإجازة في الدراسات التحضيرية للتكوين الهندسي
- إصلاح الدراسات الطبية

وتم إقرار مجموعة من الإمتيازات المهمة لفائدة الجامعيين على غرار منحة تحفيز على الإنتاج العلمي مع مراعاة مبدأ التمييز الإيجابي ، إحداث تعاونية بداية من سنة 2019 ، منحة عودة جامعية بكلفة جمالية تقدر ب 21 مليون دينار ، منحة جامعية لفائدة ابناء الجامعيين (ألف مستفيد) .

هذا وبين السيد الوزير أن الميزانية الجمالية المخصصة لقطاع البحث العلمي من طرف الدولة تقدر ب 446 مليون دينار من بينهم 357 مليون دينار مرصودة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وقد تطورت ميزانية برنامج البحث العلمي بنسبة 20 بالمائة مقارنة بسنة 2018 ، كما تم التقليل من وحدات البحث الصغيرة وتجميعها في مخابر ، حيث تراجع عدد الوحدات من 327 وحدة إلى 200 وحدة ووصل عدد المخابر إلى 393 مخبر ،

وبخصوص تفعيل مبدأ التميز الإيجابي على الإنتاج العلمي بين السيد الوزير أنه تم تنفيذ الباحثين المشتغلين بالجهات الداخلية بنسبة 30 بالمائة .

كما ذكر السيد الوزير أن ميزانية المخابر تطورت إلى 61 بالمائة وتم ربط توزيع ميزانيات المخابر بكمية الإنتاج مع اعتماد التمويلات التنافسية على أساس طلبات ترشح يتم تقييمها واختيار أحسنها من قبل لجان علمية مختصة . واقترح السيد الوزير الترفيع في الإعتمادات المخصصة لتثمين البحث العلمي لتبلغ 1,8 مليون دينار .

وبخصوص برامج التعاون الدولي فقد تم تدعيم مجالات التعاون العلمي بتوسيع الشراكة العلمية لتشمل عديد الدول على غرار الصين وكوريا وغيرها والإنتتاح على الدول

الإفريقية وقد تطورت المنح المسندة في نطاق التعاون الدولي إلى 1200 منحة من بينها 200 منحة للجزائر و 100 منحة للمغرب .

وبين أن الوزارة توفر 16 مليون و700 ألف وجبة جامعية و 65411 سرير للطلبة وينتفع 144 ألف من الطلبة بمختلف أنواع المنح والإعانات أي حوالي 60 بالمائة من الطلبة .

وعرض السيد الوزير من جهة أخرى التوجهات العامة للوزارة والمتعلقة أساسا بالحوكمة والرقمنة ، التمييز الإيجابي ، التشغيلية ، تعصير الإدارة وتقريب الخدمات الإدارية وربط المؤسسات الجامعية بالشبكة الوطنية الإدارية المندمجة ، وإحداث بطاقة طالب وطنية ذكية ، وتطوير شبكة مراكز المهن واشهاد الكفاءات وإحداث قاعدة بيانات للدكاترة العاطلين عن العمل وتكريس الشفافية من خلال اعتماد مبدأ العلانية ووضوح الإجراءات ، الإعلان المسبق عن تركيبة لجان الإنتداب والترقية ، العمل على مكافحة الفساد انطلاقا من ابرام اتفاقية شراكة بين الوزارة والهيئة الوطنية في هذا الغرض كما تم تنظيم ملتقيات طلبة ضد الفساد بالشراكة مع الهيئة الوطنية وإحداث شهادتي ماجستير ذات صلة بالحوكمة ومكافحة الفساد كما بين السيد الوزير أنه سيتم العمل على إحداث برنامج تسجيل للطلبة الأجانب بمقابل وسيعمل على حسن التصرف في التمويلات على المستوى الدولي .

وأكد في ختام عرضه على تطور ميزانية الوزارة بنسبة 11.10 بالمائة مقارنة بسنة 2018 لكنها تبقى ميزانية بحاجة إلى مزيد الترفيع .

وتفاعلا مع عرض مشروع الميزانية المقترح محل نظر اللجنة اعتبر عدد من السيدات والسادة أعضاء اللجنة أن دعم التشغيلية لحاملي شهادات التعليم العالي غير واضح، مع انعدام رؤية مشتركة بين وزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني والتشغيل حول الإصلاحات في هذه القطاعات في تكاملها وترابطها ومتابعة مسار المتخرجين في ظل ارتفاع معدل البطالة ، ونبه عدد آخر من النواب إلى تراجع قيمة الشهادت العلمية وضعف المنح المسندة للطلبة التونسيين بالخارج في ظل تراجع قيمة الدينار.

وتساءل أحد النواب على مدى استقلالية الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والإعتماد ، وعن وجود تقييم من عدمه لمنظومة "إمد" وانعكاساتها على الطلبة والأساتذة من جهة، وبصمة

البحث العلمي في الرفع من نسبة التنمية من جهة أخرى . ودعا إلى ضرورة إحداث هيئة وطنية للبحث العلمي متكونة من جامعيين وصناعيين .

وحول إعداد قانون أساسي للأساتذة الباحثين شدد أعضاء اللجنة على ضرورة تشريك لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي في إعداد مشروع القانون المذكور .

ولاحظ بعض النواب أن المعايير المعتمدة في مناظرات ترقية الأساتذة غير شفافة وموضوعة على قياس أساتذة بعينهم يريدون الإستئثار بالترقيات دون غيرهم وهو ما يستدعي إعادة النظر في هذه المعايير . وبخصوص بعض الشعب العلمية التي يتخرج منها عديد الطلبة دون أن يجدوا موطن شغل أوصى النواب بإعادة النظر في هذه الشعب .

كما أكدوا على ضرورة إيجاد حلول جديّة لمشاكل التجهيزات المعطبة التي تملأ الجامعات، ومشاكل توفير الإقامة والسكن المتواصلة والإشكاليات المتعلقة بالتسجيل الجامعي عن بعد وموضوع تنظيم الشهادات العلمية للطلبة التونسيين الدراسين بالخارج .

وأشار مجموعة من النواب إلى ضعف الميزانية المرصودة وغياب التنسيق بالقدر الكافي مع باقي الوزارات في قطاع البحث العلمي .

وبخصوص الإتفاق المبرم مع جمعية إجابة للأساتذة الباحثين تساءل عدد من النواب حول مدى تنفيذ ما ورد في نص الإتفاق المذكور .

واقترح النواب خلق هياكل تمكن من تطوير التبادل في البحث العلمي مع الدول الإفريقية وإحداث خارطة للبحث العلمي موزعة على 6 أقاليم معتبرين أن البحث العلمي لم يتقدم بالشكل الكافي وموصين بمزيد انفتاح الجامعة على المحيط بتشريك المؤسسات الإقتصادية .

واعتبر بعض النواب أن حجم ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يبقى دون المأمول رغم أنها ارتفعت نسبيا إذا ما أخذنا بعين الإعتبار تقلص قيمة الدينار . ، وأشاروا إلى أن بعض المؤشرات المتعلقة بالسكن الجامعي والأكلّة تحسنت لكنها تبقى طفيفة حيث أن هناك مبيّات جامعية لا تستجيب لكراس الشروط وهناك مطاعم جامعية تفتقد للإطار العامل .

كما تم التطرق إلى مخاطر انعكاسات تفشي ظاهرة تدليس الشهادات العلمية على سمعة الجامعة التونسية . وطرح عدد من النواب بعض مشاغل جهاتهم في مجال التعليم العالي والبحث العلمي .

وفي إجابته على تساؤلات السيدات والسادة النواب أبرز السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن مسار الإصلاح يتقدم بخطى ثابتة وبين السيد الوزير أن الميزانية المقترحة لا تحقق كل التطلعات ولا تلغي الرغبة في الترفيع فيها لكن هذا ما أمكن التوصل له مع وزارة المالية ، مع الأخذ بعين الإعتبار مشكل المالية العمومية المتواصل .

وبين السيد الوزير أنه تم إعداد مشروع إصلاح تشاركي ساهم فيه مختلف المتدخلين في القطاع وقد عقدت مختلف لجان الإصلاح أكثر من 150 إجتماعا رسميا بمشاركة أكثر من 250 خبيرا توجت بإعداد 10 تقارير عامة بالإضافة إلى التقارير ذات الطابع التقني . وإن الوزارة بصدد إعداد مؤلف يتضمن كافة مراحل الإصلاح منذ انطلاقتها . هذا وقد اقترح السيد الوزير تنظيم اجتماعات دورية مع اللجنة لمتابعة تطور المسار الإصلاحي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي .

أما بخصوص التنسيق مع الوزارات الأخرى المتدخلة فقد بين السيد الوزير أنه تم إحداث لجنة ثلاثية مع وزارتي التربية والتكوين المهني والتشغيل تعمل على توحيد الإصلاحات في مجال الموارد البشرية ، كما أن للوزارة علاقة تعاون مع وزارة التربية مرتبطة اساسا بتكوين المكونين لفائدة وزارة التربية .

وبخصوص تقييم نظام "إمد" بين السيد الوزير أن تجربة "إمد" نجحت في العديد من بلدان العالم لكن هذا لا يعني أنها فوق التقييم ولهذا الغرض فإن الوزارة ستتولى مراجعة هذه المنظومة في اتجاه إلغاء الفوارق بين الإجازة الأساسية والإجازة التطبيقية بتوحيد الشهادة الوطنية للإجازة التي ستجمع بين نقاط قوة الإجازة الأساسية في بعدها الأكاديمي والإجازة التطبيقية في بعدها المهني ، بالإضافة إلى العمل على إرساء معابر بين شهادتي ماجستير البحث والماجستير المهني بإتاحة الفرصة أمام الطالب لتعديل مساره وتصحيح خياراته على مستوى مختلف مراحل التكوين الجامعي ، كما سيتم تعديل نظام الإمتحانات وتقييم الطلبة من خلال تنوع اشكال التقييم التكويني واعتماد الطرق البيداغوجية المبتكرة لاختبار قدرة الطالب على التمكن من مخرجات التعلم .

وبالنسبة للتساؤل المطروح حول دار المعلمين العليا فقد أفاد السيد الوزير أن اللجنة المشتركة بين وزارة التعليم العالي ووزارة التربية تعمل على دراسة تنقيح النصوص القانونية المنظمة لدار المعلمين العليا واقتراح وضعها تحت الإشراف المزدوج للوزارتين .

أما فيما يتعلق بتكوين الطلبة في اللغات فإنه يجري العمل على تعديل نظام التوجيه الجامعي بتنفيذ اللغات عند احتساب مجموع نقاط التلميذ بما يحفزها على مزيد الاهتمام باللغات عموما وبالإنجليزية على وجه الخصوص وذلك بداية من سنة 2019 .

ولدى تطرقه إلى توضيح مسألة تشغيلية الطلبة فقد بين السيد الوزير أن الوزارة تعمل على تحسين القدرة التشغيلية للطلبة من خلال إحداث مراكز المهن المقدرة بـ 132 مركز والتي تمثل حلقة وصل بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي والتي تهدف إلى تكوين شخصية المتكون وتوفير تكوين إضافي له في اللغات ومتابعة خريجي الجامعة وربط تكوينهم بمتطلبات سوق الشغل . وفي هذا السياق تطرق السيد الوزير إلى تجربة نموذجية تحت تسمية "الطالب المبادر" وذلك بإحداث قطبين للمبادرة بجامعتي صفاقس وقرطاج مع تكوين المشرفين بمبلغ جملي يقدر بـ 2.5 م د ويهدف هذا البرنامج إلى تكوين جيل جديد من الطلبة المبادرين .

أما فيما يتعلق بالدكاترة فقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات من أهمها إحداث قاعدة بيانات للدكاترة العاطلين عن العمل حسب الاختصاص وتقديمها إلى 25 وزارة و5 منظمات غير حكومية لإدماجهم في الدورة الاقتصادية كما تم إعطاء الأولوية للدكاترة العاطلين عن العمل في عقود تمويل البحوث داخل المؤسسات بمبلغ 7 م د . هذا بالإضافة إلى إمضاء 134 عقد تمويل البحوث داخل المؤسسات منها 68 عقدا يخص حاملي شهادة الدكتوراه.

ولدى تطرقه إلى برنامج البحث العلمي أشار السيد الوزير إلى أن مصالح الوزارة تعمل على اسناد دعم تفاضلي للباحثين في مجال العلوم الإنسانية وذلك بمناسبة طلبات العروض التي يتم الإعلان عنها في إطار المشاريع الدولية للبحث العلمي .

وأشار السيد الوزير من جهة أخرى أنه تم إبرام اتفاقيات مع عدة دول للتعاون في مجال البحث العلمي سيما مع اسبانيا والبرتغال وفرنسا وكوريا الجنوبية ورومانيا والمغرب والجزائر وموريتانيا وقطر والسعودية والصين .

وبين السيد الوزير من ناحية ثالثة أنه سيتم في إطار تمويل هياكل البحث العلمي على دعم التمويل الإضافي التنافسي بمختلف مشاريع البحث العلمي وضبط معايير موضوعية وشفافة خاصة بالتمويل القار لمخابر ووحدات البحث وتبسيط التصرف المالي في المشاريع الدولية .

أما في مجال الخدمات الجامعية فقد أشار السيد الوزير أن الوزارة عكفت على تهيئة الحي الجامعي بين عروس وتهيئة فضاءات ملائمة للطلبة من ذوي الحاجيات الخصوصية بولاية نابل فضلا عن الإحاطة بالطلبة سواء من ناحية السكن الجامعي أو الأكلية الجامعية أو صرف المنح والتي تم الترفيع فيها فضلا عن الوقاية من مخاطر الإرهاب خاصة عبر الحملات التوعوية والتحسيسية في الغرض .

وبالنسبة للهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة أفاد السيد الوزير أنها تفتقد في الوقت الحاضر إلى الصلاحيات و المهارات لتقييم الجامعة التونسية وسيتم العمل على تحويل هذه الهيئة إلى هيئة مستقلة للتأهيل والإعتماد وفقا لمعايير الإعتماد الدولي .

وفيما يتعلق بالقانون الأساسي للأساتذة الباحثين بين أن الوزارة تظل منفتحة على كل الأطراف وستعمل على تشريك أعضاء اللجنة في بلورة مشروع هذا القانون .

وفي ختام تدخله أشار السيد الوزير أنه سيتم تمكين أعضاء اللجنة من أجوبة كتابية مفصلة حول كافة تساؤلاتهم .

وبتاريخ 23 نوفمبر 2018 توصلت اللجنة بالأجوبة الكتابية من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتم إدراج ملخصات لهذه الأجوبة بالتقرير الذي أعدته حول الميزانية المقترحة كما تم توزيع وثيقة هذه الأجوبة الكتابية على أعضاء اللجنة بتاريخ 26 نوفمبر 2018 .

هذا وقد صادقت اللجنة على الباب السادس والعشرون من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 المتعلق بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعلى التقرير المعروض بأغلبية أعضائها الحاضرين في جلستها المنعقدة بتاريخ 27 نوفمبر 2018 .

مقرر اللجنة

لخضر بلهوشات

رئيس اللجنة

هيكل بلقاسم